

الأزمة الصحية تكشف عمق الفجوات الاجتماعية حول العالم

انكشاف الفوارق حافز لإعادة صياغة الاقتصاد وفق مبادئ المساواة



أجبت جائحة كورونا اختلالات الأنظمة الاجتماعية وكشفت الفجوة بين الطبقات من خلال تكيفها مع الوباء، حيث كان الفقر والتفاوت في الأجور وحتى الاختلاف العرقي ضرباً من ضرب المأساة، جراء تشديد هذه الفوارق للمخاطر الاقتصادية، غير أنها كانت فرصة لتحفيز الفاعلين الاقتصاديين على الاتعاط من الأزمة لإعادة صياغة مستقبل الاقتصاد.

نيويورك - أثرت الاختلافات العرقية والاجتماعية في التأثير الاقتصادي للجائحة بين البلدان، وذلك لأن الأحداث الكارثية مثل تفشي الأوبئة لطالما كانت تاريخياً حافزاً لإعادة تشكيل النظم الاقتصادية، بفعل كشفها رواسب التمييز العرقي والاقتصادي الذي لا يتماشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية التي بدأت تدركها أغلب الدول.

وتجمع الأبحاث على أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء صارت تعريفاً للقرن 21 ق.م أي منذ فترة طويلة من تسلط فيروس كورونا المستجد الضوء على التفاوتات العرقية وكفاح العمال من ذوي الأجور المنخفضة من أجل العيش. وتقول وكالة بلومبرغ إن مقتل المواطن الأميركي ذي البشرة السمراء جورج فلويد على يد أحد أفراد شرطة مينيابوليس من ذوي البشرة البيضاء في شهر مايو الماضي، ركز من جديد على الجدل العالمي بشأن أسباب أوجه عدم المساواة بصورة حادة حول العالم، وما يمكن القيام به للحد منها.

شركة أديداس أي.جي الألمانية تعد بأن يمثل ذوو البشرة السمراء أو اللاتينيون نسبة 30 في المئة من موظفيها

وخلال الأزمة الصحية ظهرت مناطق فقيرة وخاصة بالاقليات وذات كثافات سكانية عالية، كيبور لتفشي الوباء، وعانت من تسجيل نسب غير متناسبة من الوفيات في الدول الأكثر تضرراً، والتي تتضمن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والبرازيل.

وبينما كان الكثيرون من ميسوري الحال يعملون من المنزل أو يستمتعون بقضاء العطلات، استمر أفراد الأطقم الطبية وأطقم التمريض وغيرهم من العاملين الأساسيين في مختلف

القطاعات، في المخاطرة بحياتهم في الخطوط الأمامية. وتضرر العمال من ذوي الأجور المنخفضة بشدة وعلى نحو غير متناسب من شطب الوظائف، وفي الولايات المتحدة وصلت البطالة إلى أعلى مستوياتها منذ فترة الكساد الكبير. وكان كل ذلك بمثابة خلفية لوفاء فلويد، التي أثارت حفيظة أكبر الحركات الحقوقية المدنية في الولايات المتحدة وأدت إلى تنظيم احتجاجات في مختلف أنحاء العالم.

وجمعت الدول الغنية تريليونات الدولارات من أجل إغاثة مواطنيها من تداعيات الوباء، بينما عانت الدول الأفقر في أميركا الجنوبية وأفريقيا من أجل جمع المساعدات. كما تدخلت الحكومات لدعم شبكات الأمان والنظم الصحية. وتدقق الشركات الأوروبية على البرامج الحكومية التي أقيمت على رواتب الملايين من العاملين لعدة أشهر. كما تدخلت الحكومة الأميركية لتقديم

مزايا أكثر قوة من أي وقت مضى، تتضمن صرف شيكات مصرفية تحفيزية للأسر. كما تم إصدار قرارات لم يسمح بها من قبل، مثل الإعفاء الضريبية للإجازات المرضية المدفوعة والتأمين ضد البطالة للعاملين المستقلين.

ويبدو أن الأزمة زادت من فجوة عدم المساواة، حيث حذر البنك الدولي من أنه من الممكن أن يؤدي الوباء إلى عكس أعوام من التقدم بالنسبة للفقراء في الدول الأقل تقدماً، مثل الهند ونيجيريا،

مع توقع دخول ما يصل إلى 100 مليون شخص آخر في دائرة الفقر المدقع. ولكن، ما المقصود تحديداً بعدم المساواة؟ لقد تطور هذا المصطلح ليصبح جامعا للعديد من العطل ذات الصلة، والتي تتضمن الفقر وجمود الأجور والانقسام الطبقي والاضطراب الاجتماعي.

وعما إذا كان من الممكن أن يؤدي الوباء إلى تغيير الأمور، فمن الجدير بالذكر أن الأحداث الكارثية مثل تفشي الأوبئة، كانت من الناحية

التاريخية حافزاً لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي.

ويشار إلى أنه خلال فترة الكساد الكبير، اكتسب العمال الأميركيون شبكة أمان، من خلال الصفقة الجديدة (وهي عبارة عن مجموعة من البرامج الاقتصادية التي ركزت على الإغاثة

والإنعاش والإصلاح). وبعد الحرب العالمية الثانية فازوا بتحسين المستوى المالي لأصحاب العمل وحصول العاملين على أجور أعلى.

ومن ناحية أخرى، فقد فشلت إلى حد كبير الجهود التي تم بذلها من أجل توظيف الأقبليات والاحتفاظ بها في العمل وتعزيز موقفها، في تضمين المزيد من الفئات ممن لا يوجد من يساندوا أو يدافع عنها ضمن الوظائف الأعلى أجراً.

ووعدت شركة أديداس أي.جي الألمانية للملابس الرياضية بأن يمثل ذوو البشرة السمراء أو اللاتينيون نسبة 30 في المئة على الأقل من الموظفين الجدد في الولايات المتحدة.

تشكل ملامح عالم اقتصادي جديد

كما التزمت شركة بلاك روك بزيادة قوة العمل لديها من الموظفين من ذوي البشرة السمراء بنسبة 30 في المئة بحلول عام 2024، ومضاعفة نسبة القادة من كبار جامعا للعديد من العطل ذات الصلة، والتي تتضمن الفقر وجمود الأجور والانقسام الطبقي والاضطراب الاجتماعي.

وقد جددت الاحتجاجات العالمية ضد العنصرية الدعوات من أجل دفع تعويضات لتصبح المخالفات الموروثة. ففي المملكة المتحدة، أقرت مؤسسات يعود تاريخها لمئات السنين، بصلاتها بتجارة الرقيق في بريطانيا.

كما تعهدت شركة لويديز للتأمين في لندن في يونيو الماضي بالتبرع بمبلغ غير محدد للجمعيات الخيرية التي تعزز فرص عمل ذوي البشرة السمراء والأقبليات. وتصل قيمة المقترحات الخاصة بتعويض الأميركيين من ذوي الأصول الأفريقية عن أيام العبودية، إلى التريلونات من الدولارات. وقد تشمل الخطوات المؤقتة تأسيس صناديق ائتمان ذات تمويل اقتصادي للأطفال من ذوي البشرة السمراء، يمكن استفادتهم منها لاحقاً لدفع مصاريف التعليم أو بدء عمل تجاري أو شراء منزل.

وقد سلطت محنة العمال الأساسيين التي ظهرت خلال فترة تفشي الوباء، الضوء على عدم تمتع العمال بالحماية الكافية، بالإضافة إلى تدني أجور من يحافظون على سير الحياة داخل المجتمع.

المغرب يعلن إجراءات لتخفيف نفقات الدولة على الشركات العامة

خطط لإصلاح الشركات الحكومية عبر دمجها أو حلها

حاولت الرباط مواجهة ارتفاع تكلفة الوباء على الميزانية العامة للدولة بإعادة ضبط وتيرة المؤسسات بحيث يتم دمج بعضها في هيكل مؤسسة لتقليص الإنفاق في استجابة للتحديات التي فرضتها جائحة كورونا.

الرباط - أقرت الحكومة المغربية إجراءات جديدة لتخفيف نفقات الدولة على القطاع العام للتقليل من استنزاف مخصصات المؤسسات العامة للخزانة العامة في وقت تشهد فيه التوازنات المالية ارتباكاً بفعل تقلص الموارد وعدم عودة القطاعات إلى نشاطها المعهود. وفي هذا السياق قال وزير المالية المغربي الثلاثاء إن المغرب يخطط لإصلاح أو دمج أو حل بعض الهيئات الحكومية للحد من اعتمادها على ميزانية الدولة التي تأثرت بجائحة فيروس كورونا.

وقال الوزير محمد بنشعبون للصحافيين إن الخطة يمكن أن تتضمن دمج المكتب الوطني للسكك الحديدية المغربي، وهو مشغل السكك الحديدية الحكومية الثقيل بديون، والشركة الوطنية للطرق السيارة في المغرب، وهي شركة الطرق السريعة، في كيان واحد.

ويوقع المغرب انكماش اقتصاده بنسبة خمسة في المئة هذا العام، مع ارتفاع العجز المالي إلى 7.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي والدين الحكومي إلى 75.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من إجراءات العزل العام الصارمة، سجل المغرب 26 ألفاً و196 حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا.

وأعلنت الدولة بالفعل بعض الإجراءات للمساعدة في الحد من التداعيات الاقتصادية. فقد أعلن العاهل المغربي الملك محمد السادس الأسبوع الماضي عن تحفيز بقيمة 12.8 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال بنشعبون إن التحفيز يشمل 75 مليار درهم (حوالي ثمانية مليارات دولار) في شكل قروض تضمنها الدولة للمؤسسات الخاصة والعامة و45 مليار درهم لتمويل للاستثمار الاستراتيجي لضخ سيولة لمشروعات عامة وخاصة.

وستتلقى الخطوط الملكية المغربية ستة مليارات درهم، 60 في المئة منها ضخم مباشر للسيولة و40 في المئة قروض مضمونة من الدولة. وقال إن "خطة المغرب لتعميم الضمان الاجتماعي خلال خمس سنوات ستضمن التأمين الصحي ومعاشات التقاعد وإعانات البطالة للجميع".

ويعمل ما يزيد على ثلث العمال المغاربة بالفعل في شركات غير مسجلة دون ضمان اجتماعي أو يقومون بعمل بدوي أو بيع في الشوارع، وهو ما يشكل 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً للمندوبية السامية للتخطيط في المغرب.

وقالت المندوبية إنه من المتوقع أن ترتفع البطالة إلى 14.8 في المئة في 2020 من حوالي 9.2 في المئة قبل الجائحة. ويعتزم المغرب إصدار سندات دولية هذا العام. وقال الوزير دون الخوض في تفاصيل "كل الاستعدادات تمت".

ويعيش المغرب منذ أسابيع على وقع قفزة في الإصابات بفيروس كورونا ما



أعداد لم تعد تحتل

محمد بنشعبون

يمكن دمج مكتب السكك الحديدية مع شركة الطرق السيارة

تحسن أداء القطاع الخاص غير النفطي في الإمارات والسعودية ومصر

لندن - بعث تقرير جديد صادر عن مؤسسة أي.تش.اس ماركيت العالمية الإرتياح داخل الأوساط الاقتصادية في السعودية والإمارات ومصر حيث كشف عن مؤشرات إيجابية في نشاط القطاع الخاص غير النفطي رغم الظروف الصحية الراهنة، ما منح رافداً لهذه الدول لكسب تحدي الوباء.

وقالت مؤسسة أي.تش.اس ماركيت العالمية للأبحاث، إن مسح مؤشر مديري المشتريات الذي يرصد أداء القطاع الخاص غير النفطي سجل تحسناً في السعودية والإمارات ومصر، خلال يوليو الماضي على أساس شهري.

وأضافت المؤسسة في تقريرها، الأربعاء، أن مؤشر مديري المشتريات بالسعودية (الذي يغطي قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات) ارتفع إلى 50 نقطة في يوليو من 47.7 في يونيو، ليستقر عند الحد الفاصل بين النمو والانكماش.

وحسب التقرير، سجلت الطلبات الجديدة أكبر زيادة بنحو 1.5 نقطة، يليها

نمو قطاعات غير نفطية

- مؤشر الصناعات التحويلية والخدمات في السعودية 50 نقطة
- مؤشر الأوضاع التجارية في الإمارات 50.8 نقطة
- ارتفاع مؤشر الأعمال والتصدير في مصر إلى 49.6 نقطة

خمسة أشهر خلال شهر يوليو، ولكن بمعدل ضعيف، في حين قللت الشركات أسعار منتجاتها وخدماتها للشهر السادس على التوالي.

وعلى صعيد القطاع الخاص غير النفطي في الإمارات، فقد سجل تحسناً في الأوضاع التجارية خلال يوليو، وسط مزيد من التخفيف لقيود الإغلاق، وأدت زيادة الأعمال الجديدة إلى ارتفاع قوي في النشاط.

ونكر التقرير أنه رغم التحسن، إلا أن الشركات الإماراتية واصلت خفض العمالة في محاولة للحد من تكاليف الرواتب، في حين انخفضت رسوم الإنتاج بوتيرة أكثر حدة.

وارتفع مؤشر مديري مشتريات الإمارات، إلى 50.8 نقطة في يوليو من 50.4 نقطة في يونيو.

وأشار التقرير إلى أن معدل النمو ظل هامشياً ولم يمثل سوى انتعاشاً طفيفاً من التباطؤ الذي شهدته الشركات الإماراتية نتيجة لوباء فيروس كورونا المستجد.

أعداد لم تعد تحتل